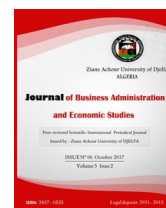




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

أثر ركائز الحوكمة في دعم استقلالية المراجعة الداخلية

The impact of the pillars of governance in supporting the independence of the internal audit

جاودي حورية^{*}، Gaudi Houria¹، houriadjaoudi@outlook.com

¹ طالبة دكتوراه (أستاذ مساعد قسم أ)، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/02	تاريخ القبول: 2021/05/01	تاريخ النشر: 2021/06/07
ملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف هذه المداخلة إلى إظهار أهمية ركائز الحوكمة في دعم استقلالية المراجع الداخلي، خاصة السلوك الأخلاقي، فالالتزام المراجع بالسلوك الأخلاقي و الكفاءة المهنية اللازمة من خلال بذل العناية المهنية الكافية من شأنه أن يساهم في زيادة استقلاليته، بينما من الإجراءات الحديثة للمراجعة الداخلية هي العمل على مراجعة إدارة المخاطر التي يمكن أن تعترض لها المؤسسة مما يساعد على التقليل من هذه المخاطر و العمل على تحسين العمليات المالية للمؤسسة، إضافة إلى الشفافية المساعلة تعتبر من أهم الآليات التي تجعل المراجع الداخلي بعيدا عن الضغوطات الإدارية الأمر الذي يزيد من استقلاليته.		

تصنيف JEL: G34 ؛ M42

Abstract	Keywords
This intervention aims to show the importance of the pillars of governance in supporting the independence of the internal auditor, especially ethical behavior. Managing the risks that the institution may encounter, which helps reduce these risks and work to improve the financial operations of the institution, in addition to transparency, accountability is one of the most important mechanisms that make the internal auditor away from administrative pressures, which increases his independence.	Governance; audit; Internal audit.

JEL Classification Codes : G34 ؛ M42

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: houriadjaoudi@outlook.com

1. مقدمة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها، فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها و تشعب أعمالها من أجل ضمان بقائها واستمرارها، و حتى يتسنى لها القيام بمتابعة كل أنشطتها ومهامها أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة حيث يبدو من ظاهر معنى المراجعة أنها تنطوي على عمل رقابي يعتمد في جوهره على نشاط الفحص و التحقق، وفي ظل تأخر نتائج المراجعة الخارجية أصبحت المراجعة الداخلية ذات أهمية كبيرة في الفحص المستمر لأعمال المؤسسة على اعتبار أنها وظيفة إدارية في المؤسسة.

لقد ساهمت الأزمات والانهيئات و الفضائح المالية التي عرفت المؤسسات الاقتصادية، خاصة بعد إفلاس أكبر شركة مراجعة في العالم (ARTHAR INDERSON) في ظهور مفهوم جديد لحوكمة المؤسسات والذي جاء لحماية أصول المؤسسة لذا أصبحت حوكمة المراجعة الداخلية إحدى العناصر الهامة التي تقوم عليها المؤسسات الحديثة اليوم. و بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن لركائز الحوكمة أن تساهم في تفعيل إستقلالية المراجعة الداخلية؟

المحور الأول: المراجعة الداخلية بين الوظيفة و سبل دعم الاستقلالية

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي، وشهدت السنوات الأخيرة إهتماماً متزايداً عليها من قبل المؤسسات مع زيادة حجمها، والمراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة حيث تعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية.

أولاً - مفهوم المراجعة الداخلية

من خلال هذا العنصر سوف نعرض كل من تعريف المراجعة الداخلية و معايير الممارسة المهنية الصادرة عن المعهد الفرنسي للمراقبة و المراجعة الداخليين.

1- تعريف المراجعة الداخلية:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة حديثة نسبياً، حيث يرجع ظهورها كفكرة إلى الأزمة العالمية لسنة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، (مجمع المحاسبين العرب، 2008) حيث كانت ترتبط المراجعة الداخلية بالأشخاص الذين يعملون داخل المؤسسة، فالشخص الذي يقوم بتلك المراجعة هو موظف داخل المؤسسة هدفه خدمة الإدارة و مراجعة العمليات المالية وحماية أصولها. (تحي، سمير، و محمود ، 2002)

تعرف المراجعة الداخلية على أنها: "وظيفة يؤديها موظفين داخل المشروع وتناول الفحص الإنتقائي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلومات سليمة ودقيقة وكافية" (محمد، 2007)

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها: "وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الداخلية بما فيها المحاسبة، لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى" (جمعة، 2000)؛

حيث تعتبر المراجعة الداخلية إحدى فروع الرقابة الداخلية، ويتمتع باحترام وثقة كل إدارات المؤسسة لما تقدمه من فحص شامل ونقسي موضوعي للأنشطة إذ ساعدت العوامل التالية على تطورها: (العمرائي، 2008)

- الحاجة إلى وسائل لإكتشاف الأخطاء والغش؛

- ظهور المؤسسات ذات الفروع المنتشرة جغرافيا وتماشيا مع التطورات و الإتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث معالجتها أو القائمين عليها حيث أصبحت كمنشآت مستقلة داخل المؤسسة.
إن المراجعة الداخلية مهنة جديدة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية، بحيث يرجع ظهورها إلى الأزمة المالية لسنة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثرت سلبا على المؤسسات وأدت إلى ضرورة المراقبة الدقيقة للحسابات بهدف تخفيض تكاليف المراجعة الخارجية (Jacques, 2000).

2- معايير الممارسة المهنية الصادرة عن المعهد الفرنسي للمراقبة و المراجعة الداخليين:

تتكون معايير الممارسة المهنية الصادرة من المعهد الفرنسي للمراقبة والمراجعة الداخليين من:

2-1 - المعايير المتعلقة بالتأهيل المهني:

حددت هذه المعايير من الخصائص التي قدمتها المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية وتتمحور في أربع معايير أساسية هي: (Elisabeth , 2013)

- ✓ المعيار 1000 = المهمة، السلطة والمسؤولية؛
- ✓ المعيار 1100 = الاستقلالية والموضوعية؛
- ✓ المعيار 1200 = الكفاءة والضمير؛
- ✓ المعيار 1300 = برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

2-2 - المعايير المتعلقة بالأداء:

توضح هذه المعايير طريقة عمل المراجعة الداخلية وتحديد معايير الجودة لتقسيم الخدمات المتقدمة، وتتمحور في المعايير التالية

- ✓ المعيار 2000 = تسيير المراجعة الداخلية؛
- ✓ المعيار 2100 = طبيعة العمل؛
- ✓ المعيار 2200 = التخطيط للمهمة؛
- ✓ المعيار 2300 = تحقيق وتنفيذ المهمة؛
- ✓ المعيار 2400 = تبليغ النتائج؛
- ✓ المعيار 2500 = المراقبة؛
- ✓ المعيار 2600 = تحمل الأخطاء من قبل الإدارة العامة.

2-3 - المعايير المتعلقة بالتنفيذ:

تطبق هذه المعايير المتعلقة بالأداء والتأهيل المهني على أعمال المراجعة بصفة عامة، بينما تطبق معايير التنفيذ المهني على أنواع معينة من الحالات، إذ توجد مجموعة واحدة ومحددة لكل من معايير الأداء والتأهيل المهني ولكن قد تجد مجموعات مختلفة من معايير التنفيذ.

ثانيا - السلوك الأخلاقي للمراجع الداخلي:

من أجل تمكين المراجع الداخلي من القيام بمسؤولياته كاملة فلا بد من منحه صلاحيات أهمها حرية الإطلاع على أية بيانات أو معلومات أو مستندات دون قيود أو حدود حتى يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأي واضح وسليم فيما يتعلق بنتائج أعمال التدقيق، وقد تكون هذه المعلومات أحيانا ذات حساسية وأهمية بالغة. كذلك يقوم المدقق الداخلي كجهة محايدة بتمتلك المهارات والخبرات المهنية بالتحقيق مع الموظفين في حالات الإختلاس أو التلاعب أو الإضرار المتعمد بالمؤسسة.

ولم يقتصر هذا النظام على قواعد السلوك المهني وإنما تضمن أموراً تتعلق بمعايير التدقيق وأنه من الأفضل إصدار وثيقة خاصة بقواعد السلوك المهني مستقلة فضلاً عن تخصيص باب مستقل بعنوان (الكفاءة المهنية) يضمن الشروط المطلوبة توافرها في المدقق والمهارة المطلوبة لإنجاز العمل، حيث تضمن السلوك المهني خمس قواعد رئيسية مهمة هي (عبد الله، 2004):

1- النزاهة:

يجب على المراجع الداخلي أن يكون أميناً وصادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية ولذلك يجب ألا يكون للمراجع علاقة مع معدي التقارير أو القوائم أو المعلومات حيث يعتقد أن هذه المعلومات تتسم بكونها:

- تحتوي على عبارات خاطئة أو مضللة بشكل كبير؛
- تحتوي على عبارات أو معلومات مقدمة بطريقة غير مسؤولة؛
- تحذف أو تخفي المعلومات التي يطلب شملها حيث يكون هذا الحذف أو الإخفاء مضللاً.

2- الموضوعية:

هي التي يفترض إلزاماً على جميع المراجعين الداخليين بأن لا يتعاونوا في حكمهم المهني أو التجاري بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المفرد للآخرين، كما يمكن أن يتعرض المراجع الداخلي لحالات قد تضعف من موضوعيته.

3- الكفاءة والعناية المهنية:

ينبغي على المحاسب أن يؤدي مهامه بكل إجتهد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية وتتضمن:

- المحافظة على المهارات والمعرفة الفنية بالمستوى المطلوب؛
- تأدية المهام بكل إجتهد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.

4- السرية:

هي التي يفترض إلزام المراجعين الداخليين بالإمتناع عن:

- كشف معلومات سرية خارج الشركة، والتي يمكن الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية؛
- إستعمال المعلومات السرية، التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية، لمصلحتهم الشخصية أو أطراف أخرى.

5- السلوك المهني:

هو إلزام المدققين الداخليين بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة وعلى المراجعين الداخليين أن لا يسيئوا إلى المهنة بل يكونوا أمناء وصادقين وينبغي أن لا يقوموا بـ:

- إبداء إدعاءات مبالغ فيها حول الخدمات التي يمكن تقديمها؛
- إبداء إشارات مسيئة أو مقارنات غير مؤكدة مع أعمال الآخرين.

لوظيفة المراجعة الداخلية، شأنها شأن المراجعة الخارجية، آداب وقواعد وسلوكيات مهنية وضعت من قبل نقابات المحاسبة ولمراجعين والتي تلزم ، هذه المعاهد والنقابات، أعضائها وجوب مراعاتها بدقة حفاظاً على إيجاد مستوى رفيع للمهنة لغرض تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة.

لطالما تجنب المراجعون الداخليون تحدي مراجعة الأخلاقيات بسبب صعوبتها؛ وتعد مراجعة الإذعان (الالتزام) أو المراجعة المالية أسهل بكثير، كما أن مراجعة الضوابط الجامدة هي أكثر سهولة من مراجعة الضوابط المرنة، و مع ذلك فإن المقاييس العالمية لممارسة المراجعة الداخلية الإحترافية (المعايير) التي أصدرتها جمعية المدققين الداخليين تشير إلى أنه: "يُنْبَغِي أن يقيّم نشاط المراجعة الداخلية خطة أهداف وبرامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالأخلاقيات وتنفيذها و فاعليته".

ينص دليل الممارسة الخاص بمعهد المدققين الداخليين "تدقيق البرامج والأنشطة المتعلقة بالأخلاقيات" على أن الأعمدة الأربعة للحوكمة التنظيمية هي: مجلس الإدارة، والإدارة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، وأن الأخلاقيات تعد جزءاً لا يتجزأ من هذا الهيكل الخاص بالحوكمة التنظيمية مما يعني أن أي ضمان متعلق بالحوكمة يتم تقديمه يجب أن يأخذ هذه الأخلاقيات في الإعتبار.

يحتاج المراجع الداخلي إلى تدقيق الأخلاقيات حتى يتسنى له تقديم رأي للجنة التدقيق والإدارة العليا حول فاعليتها وفق ما يلي:

- ✓ مثل يحتذي به : إلتزام المجلس و الإدارة العليا بالأخلاقيات؛
- ✓ المبادئ الأخلاقية: مدى الإلتزام بها على كافة مستويات المؤسسة، بما في ذلك حاملوا الأسهم والموردون؛
- ✓ إدارة المخاطر: إدراك الحاجة إلى إدارة المخاطر والتنفيذ الفعّال لإدارة المخاطر في المؤسسة؛
- ✓ المعلومات: توافر المعلومات المتعلقة بالسلوك الأخلاقي ومنها على سبيل المثال أي برنامج أخلاقي موثق وأنشطة زيادة الوعي إضافة إلى أي مخالفات للإرشادات الأخلاقية؛
- ✓ تبادل المعلومات: التبادل الفعّال للمعلومات ذات الصلة بالبرنامج الأخلاقي ونتائجه؛
- ✓ التقارب: وجود تقارب و محاذاة بين إدارة المخاطر و الثقافة الأخلاقية للمؤسسة.

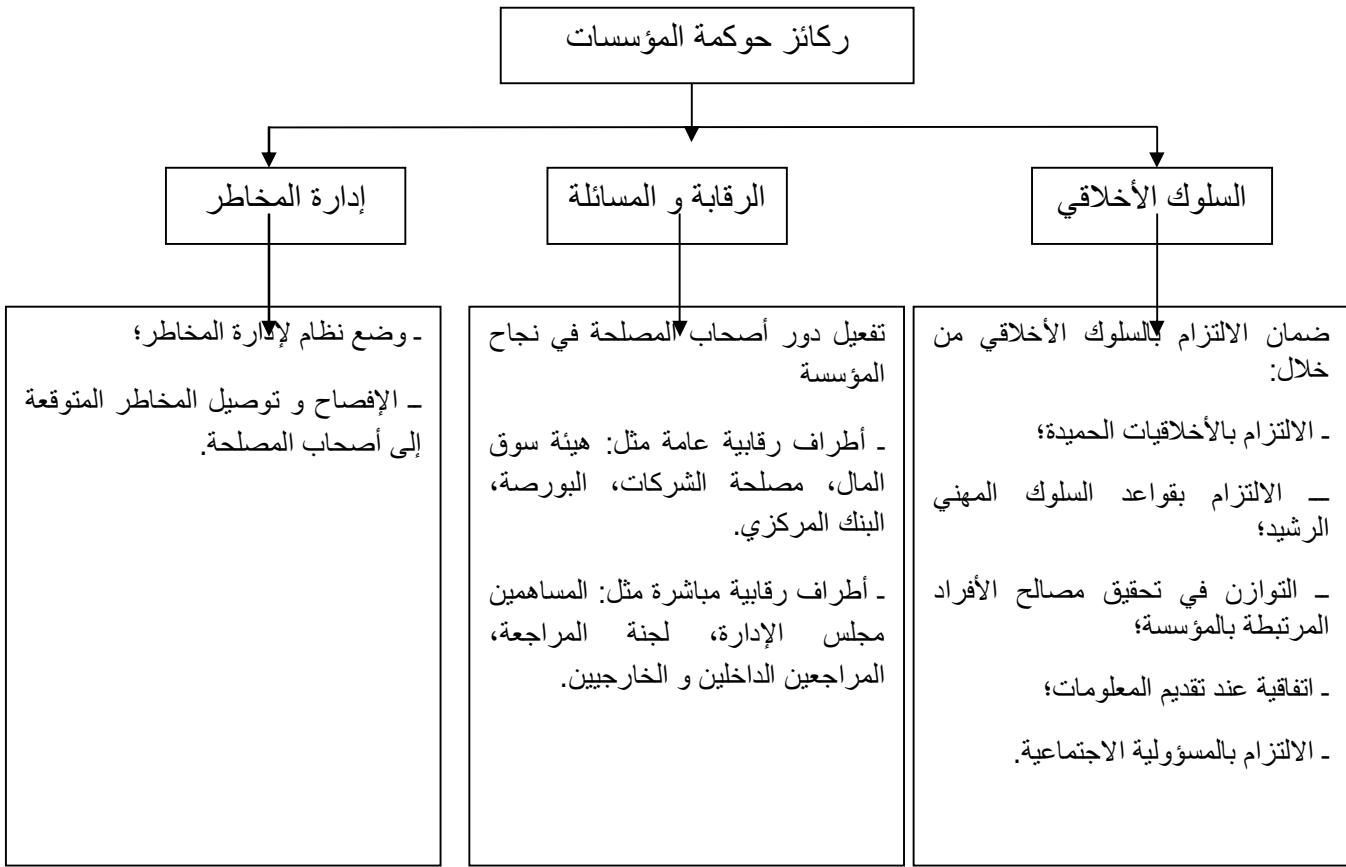
المحور الثاني: أهمية تفعيل ركائز حوكمة الشركات في تعزيز إستقلالية المراجع الداخلي:

ينظر إلى الحوكمة على أنها نظام شامل يمثل مقياساً لأداء الإدارة الجيدة، وتمثل مؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التأثير السلبي عليها، فقد بدأ الإهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلس التقارير المالية للمؤسسات (Cadbury) لحوكمة المؤسسات و سوق لندن للأوراق المالية بعنوان: "الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات".

و تعرف وفق (معهد التدقيق الداخلي) على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح في المؤسسة، من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات من أجل المحافظة على أصول المؤسسة"، و تعرف أيضاً على أنها: "النظام الذي يوجه ويراقب الشركات". (Helene , 2006) حيث تتمثل ركائز الحوكمة المعتمدة على المعرفة المحاسبية على كل من الرقابة و المسائلة والسلوك الأخلاقي و إدارة المخاطر

و الشكل التالي يوضح ركائز حوكمة المؤسسات.

شكل رقم 01: ركانز الحوكمة



المصدر: (طارق ، 2004)

و من خلال هذا الشكل سوف نقوم بعرض علاقة كل ركيزة من ركانز الحوكمة بدعم إستقلالية المراجع الداخلي.

أولاً- السلوك الأخلاقي و دعم إستقلالية المراجعة الداخلية:

يشير هذا العنصر إلى البنية الأخلاقية بقيم المؤسسة و أخلاقياتها و مستوى عال من السلوك المثالي المطلوب منها، و تتجسد القيم الأخلاقية لدى مختلف أطراف الحوكمة في مراعاة كافة الأطراف من ذوي العلاقة و مستخدمي التقارير المالية من حيث المساواة والاستقلالية التامة، دون تأثير أو نفوذ أو هيمنة مطلقة لسلطة إتخاذ القرارات بما يدعم التقليل من التضارب في المصالح و الإنتقال بها من المستوى الشخصي إلى المستوى العام، و هذا ما يؤدي إلى تفعيل الدور الرئيسي للحوكمة وتعزيز ثقة مختلف مستخدمي تقارير المراجعة، ويعتبر السلوك الأخلاقي هو أحسن أسلوب للحوكمة لمحاربة أشكال الفساد المالي و الإداري.

لدعم إستقلال المراجع الداخلي و حياده و تجنب ممارسة إدارة المؤسسة الضغط على المراجع الداخلي، و الحفاظ على إستقلاله فإن قانون المؤسسات في معظم دول العالم قد نص على تعيين المراجع الداخلي من طرف لجنة المراجعة و جعل المراجعة الداخلية تابعة إداريا لمجلس الإدارة وليس للمسيرين. يعتبر الإستقلال السبب الرئيسي في وجود الحاجة إلى خدمات المراجعة الداخلية، فوظيفة المراجعة الداخلية تفقد قيمتها إذا فقد المراجع الداخلي إستقلاليته. (Almer &

Brody , 2002)

فاستقلال المراجع يجب أن يشمل إستقلال المراجع الداخلي ذاته، حيث يبقى بعيدا على أي تأثير أو ضغط من الإدارة أثناء قيامه بعملية المراجعة،، و يمكن تدعيم إستقلالية المراجع بإتباع الأساليب التالية:

1- تفعيل لجان المراجعة:

تتمثل مهمة لجان المراجعة في تأكيد صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية، وذلك من خلال المراجعة الداخلية والخارجية، وقد أكدت جل الدراسات المنجزة بخصوص حوكمة الشركات ضرورة وجود مراجعة داخل الشركة، فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودته.

تعرف لجان المراجعة على أنها: "أحد ركائز حوكمة المؤسسات، و هي منبئة من مجلس الإدارة وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء الغير التنفيذيين". (طارق ، 2004)

و يمكن تعريف لجنة المراجعة على أنها: "مجموعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، و يمتلك أحد أطرافها على الأقل خبرة مالية و محاسبية، و يمتلك سلطة القيام بعدة مهام أهمها: دراسة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة". (Andrew & Carol , 2000)

تمثل لجان المراجعة أفضل ممارسة لمفهوم حوكمة المؤسسات لكونها العنصر الأساسي لتطوير التقارير المالية، فبواسطتها يتم التأكد من جودة التقارير المالية و الرقابة الداخلية، ومساعدة مجلس الإدارة في تقييم المخاطر والتأكد من مدى التزام المؤسسات بالتشريعات و القوانين النافذة، و حماية حقوق المستخدمين. (Sori & Karbhari , 2008)

إن دور لجان المراجعة يتمثل في مراجعة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من مدى فعاليتها، كما أن الرقابة الداخلية عملية مشتركة بين كل من لجان المراجعة والمراجعة الداخلية لتحقيق النزاهة و المصداقية.

يساعد نظام الرقابة الداخلية الفعّال في تسهيل عمل لجان المراجعة، فهو يزود تلك اللجان بتقارير حول الانحرافات و المخالفات المرتكبة في المؤسسة، الأمر الذي يعزز فعّالية حوكمة المؤسسات.

تقوم لجان المراجعة بالعديد من المهام فيما يخص الرقابة و المراجعة الداخلية، يمكن ذكر أهمها: (طارق ، 2004)

- النظر في مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية؛
- دراسة و تقييم إجراءات الرقابة و المراجعة الداخلية؛
- الحصول على تقارير خاصة عن أي إنتهاكات للرقابة الداخلية يؤثر على القوائم المالية؛
- ترشيح تعيين المراجع الداخلي للمؤسسة؛
- مناقشة مدى كفاءة الرقابة الداخلية مع المراجع الداخلي؛
- ضمان أن المراجعة الداخلية تعمل وفق المعايير المهنية المتعارف عليها.

2- تدعيم الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي:

ينص المعيار الدولي 1610 على أنه يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة في إطار العناية المهنية المعقولة، و تعتبر الكفاءة المهنية مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية، لذا يجب توفير لكل عملية مراجعة داخلية فريق عمل تتوافر فيه المعرفة و المهارة والتخصص الذي يمكّنه من أداء عمله بصورة مرضية، و ذلك من خلال توفر التأهيل العلمي و الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي و إلتزامه بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، و العلاقات الإنسانية من خلال إجابة المراجع الداخلي و القدرة على التعامل مع الآخرين إضافة إلى بذل العناية المهنية المعقولة.

و يجب على المراجعين الداخليين إمتلاك المعرفة و المهارات و الخبرات من أجل الإلتزام بالإستقلالية و الحيادية أثناء القيام بعملية الفحص، و عليه فاستقلال المراجع الداخلي يرتبط بمدى إلتزام هذا الأخير بمعايير الكفاءة المهنية والموضوعية و النزاهة أثناء قيامه بفحصه من عدمه.

و يقوم السلوك الأخلاقي على مجموعة من المعايير أهمها: (نجم ، 2006)

❖ **الإخلاص و الأمانة:** فيجب على المحاسبين و مجلس الإدارة أن يكونوا أمناء على ما لديهم من بيانات و معلومات و إظهار الحقائق كما هي دون أي تحريف؛

❖ **العدالة و الشفافية:** و هو العمل على تحقيق العدالة بين جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة من خلال إتاحة الفرص الكافية للأفراد للحصول على المعلومات الصادقة.

فقد أصدرت بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية قواعد جديدة لحوكمة المؤسسات تضمنت جزءا خاصا محددا لميثاق الأخلاق، فالسلوك الأخلاقي لحوكمة الشركات يعمل على تفعيل النظام الرقابي داخل الشركات مما يعمل على تعزيز القيم الأخلاقية والنزاهة و العدالة لجميع المستخدمين، لذا يجب على جميع المؤسسات أن تعمل على تحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي.

ثانيا - الرقابة و المساءلة

يجب تفعيل أطراف الرقابة و المساءلة سواء كانت هيئة الأسواق المالية أو كانوا أطراف مباشرة في حوكمة المؤسسات كمجلس الإدارة و لجان المراجعة لمساءلة المسيرين.

فالمساءلة هي آلية مهمة في الحاكمية المؤسسية لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم و إتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أو توجّه إليهم سواء كانوا منتخبيين أو معيّنين. إن إلتزام المنظمات والدوائر العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها يهدف إلى رفع كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات.

صار لزاما أن تلقى وظيفة المراجعة الداخلية إهتماما كبيرا في إتمام عملية المساءلة، حيث تتولى هذه الوظيفة عملية التقييم المستمرة لكافة النشاطات المختلفة؛ للتأكد من مدى إلتزام المنظمة والعاملين فيها بالقوانين و النظم و الأحكام العامة وكذلك السياسات و الإجراءات المعمول بها في المؤسسة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية للأعمال؛ وذلك لإضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها.

وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤوليات متعددة لتحقيق مهامها وذلك بحسب الصلاحيات الموكلة إليها حيث يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع سياسات لنشاط المراجعة الداخلية، ورفعها للمدير العام ولجنة التدقيق، والمصادقة على جميع التقارير و المراسلات الصادرة عن التدقيق بما فيها التوصيات لتحسين العمل، وتقديم التقارير الدورية للمدير العام ولجنة التدقيق بصورة منتظمة عن نتائج أعمال المراجعة و التعاون مع المراجعين الخارجيين، والتأكد من تنسيق الجهود وتحقيق الاستفادة المتبادلة

ويجب أن يتصف موظفو المراجعة الداخلية بالأهلية والكفاءة المهنية التي تؤهلهم للقيام بأداء وظائفهم على خير وجه، ويتطلب ذلك وجود موظفين يتمتعون بالخبرة، وأن يخضعوا لبرامج تدريبية مستمرة تساعد على تطورهم و اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرة، كما يجب أن يكون المدقق الداخلي ملما بأهداف المؤسسة، وسياساتها وخططها و برامجها وعملياتها، و القوانين المالية و الإدارية، و الإجراءات المحاسبية المتبعة والممارسات الإدارية السائدة.

ثالثاً - دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المالية:

برزت الحاجة الملحة إلى الإعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة في الأسواق المالية و عولمة التدفقات المالية، فتعد إدارة المخاطر من أهم الركائز التي تقوم عليها الحوكمة لأن تقليل المخاطر هو أحد الأهداف الرئيسية لنظام الحوكمة، و ذلك من خلال التعرف على الأحداث المرتقبة و المخاطر المحتملة و قياس تلك المخاطر، و تقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها و إدارتها من أجل الحد من تلك المخاطر، فمجلس الإدارة يعتبر مسؤولاً عن إدارة المخاطر وتسييرها إضافة إلى مديرية إدارة المخاطر. (سعاد ، 2015)

تعرف إدارة المخاطر على أنها: "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة أو المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى". (طارق ، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، 2007)

فإدارة المخاطر هي المخاطر الناشئة عن المتغيرات التي لا تتوفر لدى المؤسسة حيث لها ميزة تنافسية معلوماتية، ويجب على المؤسسة أن تتبع إستراتيجيات جيدة للإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها وتجنبها والسيطرة عليها، لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للمؤسسة أية عوائد إقتصادية، وهي مخاطر ليست لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة.

و عليه فإن إدارة المخاطر هي الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأية مؤسسة، فهي عبارة عن الإجراءات التي تتبعها المؤسسات لمواجهة الأخطار المتعلقة بأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط.

- عبارة عن مراجعة تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر، مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة وما إذا كانت التدابير مصممة ومنفذة بشكل سليم.

ترتبط مراجعة إدارة المخاطر بالعنصرين التاليين:

- أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ فالنشاطات في المؤسسة تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، وكذلك التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون كذلك في العام الحالي فالإنتباه المتواصل مطلوب من طرف المراجعين.

- إن الأخطاء ترتكب أحيانا ولهذا وجبت المراجعة والمتابعة المستمرة وهذا لإكتشاف الأخطاء من جهة وكذا القيام بالتطوير والتحسين المستمر من جهة أخرى.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للتأكد من التعرف على المخاطر وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر ملائمة وقد تم اتخاذها، كما يجب إجراء مراجعة دورية للسياسات ومستويات التوافق مع القوانين ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير كما يجب التذكّر أن المؤسسة ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة لذلك يجب التعرف على لتغيرات الحاصلة في المؤسسة وعلى البيئة التي تعمل فيها وأن تعمل التعديلات الملائمة كما يجب أن تحدد عملية المراجعة والمتابعة لإدارة المخاطر ما يلي: (طارق ، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، 2007)

- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها؛

- الإجراءات المتبعة و المعلومات التي تم جمعها بغرض فحص الأخطاء كانت ملائمة؛

- التطوير المعرفي قد ساعد في الوصول إلى قرارات أفضل وتحديد الدروس المستفادة لفحص وإدارة المخاطر

مستقبلاً.

و على الرغم أن المراجعة عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون إنقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للمراجعة من طرف المراجع والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف محددة للمؤسسة.

الخاتمة:

تقوم المؤسسات الإقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقاءها و إستمرارها، وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومراقبتها، والمراجعة تقوم على فحص الدفاتر والسجلات بهدف التأكد من القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فنجد أن الكثير من المؤسسات الإقتصادية الكبرى تضع خلية للمراجعة الداخلية من أجل المتابعة المستمرة لأعمال المؤسسة و المراجعة الداخلية تعتبر وظيفة داخل المؤسسة حيث أن المراجع الداخلي أثناء تأديته لعمله فإنه يعتمد على مجموعة الأدلة والقرائن المثبتة لذلك.

فلجان المراجعة تمثل إحدى أدوات الرقابة على المؤسسات، و أسلوب للربط بين مجلس الإدارة والمراجع، و كذلك تدعيم جودة المراجعة من أجل إضفاء الثقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات، و يظهر ذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة.

قائمة المراجع:

- أحمد حلمي جمعة. (2000). المدخل الحديث لتدقيق الحسابات. الأردن: دار الصفاء.
- أحمد صالح العمراني. (2008). المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي. الأردن: دار النشر.
- السيد سرايا محمد. (2007). أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل * الإطار النظري المعايير و القواعد، مشاكل التطبيق العملي. مصر: المكتبة الجامعية الحديث.
- (12 27، 2008). تم الاسترداد من مجمع المحاسبين العرب: [/Http // www. Acc4arab.com/acc](http://www.Acc4arab.com/acc)
- تحي ر، ا، سميير ك، م، محمود م، م. (2002). الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية . لإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- سعاد بش. (2015). التقارير المالية للمراجع و أثرها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية. اطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة بومرداس.
- طارق، ع. ح. (2007). إدارة المخاطر: أفراد -إدارات -شركات -بنوك. مصر: الدار الجامعية.
- عبد العال حماد طارق . (2004). حوكمة الشركات: شركات قطاع عام و خاص، و مصارف، المفاهيم المبادئ، التجارب والمتطلبات. مصر: الدار الجامعية.
- عبد الله، خ. أ. (2004). عالم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية. ط2. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- نجم، ع. ن. (2006). أخلاقيات الإدارة و مسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.

Almer , R., & Brody , R. (2002). **An imperial investigation of contest –dependent communication between auditors and bankers.** managerial auditing journal, 17(8).

Andrew , R., & Carol , V. (2000). **Audit committee Cadbury code and audit fees; An empirical analyses of companies.** managerial Auditing journal, 15(7).

Elisabeth , B. (2013). **manuel comptabilité et audit – manuel complet applications et corrigés.** Berti édition.

Helene , p. (2006). **convenance d'entreprise pour tous dirigeants, administrateur et investisseurs.** paris: collection HEC.

IFACI = **les normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne.** (2012). paris.

Jacques, R. (2000). **théorie et pratique de l'audit interne** (éd. 3rd). paris: édition d'organisation.

Sori, Z., & Karbhari , Y. (2008). **Audit committee and Auditor Independence : some evidence from Malaysian**. Working paper Series.